المشلوحون...من أمن الدولة وإليها

17

عندما كانت الكنيسة المصرية تصدر قرارا بشلح أحد كهنتها لم تكن تقدر على إجباره أن يخلع الزى الكهنوتى الأسود،وذلك لسبب بسيط أن هذا الزى ليس مسجلا بشكل رسمى لدىٰ الدولة،مثل ملابس رجال الشرطة،وهو التسجيل الذى يقتضى أن يعاقب كل من يرتديه فى حالة عدم إنتماءه لهذه الفئة.

وكان طبيعيا أن ترتكب باسم هذا الزى جرائم كثيرة،وعندما يقع المذنبون فى يد الأمن تتبرأ الكنيسة من الفاعل وتقول: إنه ليس من أبنائها،وأنها أصدرت قرارا بشلحه وطرده،لكنها لا تقدر على أن تجبره على خلع زيه.

حاولت الكنيسة من خلال دعاوي قضائية أن تجعل الدولة تصدر قرارا باعتماد

الزي الكهنوتي وتجريم من يرتديه دون أن تكون له علاقة بالعمل الكنسي، لكن الدولة لم تستجب وهو ما جعل الكنيسة تفكر في وسيلة أخرى، تحمي من خلالها رعاياها من الكهنة المشلوحين، فقد قررت اللجان الفرعية للمجمع المقدس للكنيسة القبطية استخراج «كارنيهات» مسجلة رسمياً لكل الكهنة التابعين للكنيسة، ولا أدري هل ستلزم الكنيسة كهنتها بإبراز كارنيهاتهم أثناء التعامل مع المواطنين الأقباط، أم أن الأمر سيتوقف عند حملهم للكارنيهات فقط.

البابا شنودة كان قد وافق علي هذا القرار على أن تكون الكارنيهات مسجلة ومغطاة بعلامة مائية حتى يصعب تزويرها.

لكن على ما يبدو أن الكنيسة عندما فكرت في إصدار هذا القرار لم تكن تضع في اعتبارها مصلحة المواطنين الأقباط وهي عادتها ولن تشتريها، حيث كان الهدف الذي أعلنه الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس هو «التمييز» بين الكاهن القبطي الأرثوذكسي الحقيقي، والكهنة المشلوحين من الكنيسة، خاصة أتباع ماكس ميشيل، الذين يرتدون أزياءً، وصفها بـ«المفتعلة» لكونها مماثلة للكنيسة القبطية، خاصة بعد أن قام ماكس برسامة أسقف لبني سويف،فرغم أن الأنبا مكسيموس خفت صوته كثيرا إلا أنه لا يزال يمثل قلقا ورعبا للكنيسة لن تستطيع أن تتخلص منه بسهولة.

هذا القرار يفتح أمامنا بابا واسعا لتقليب أوراق ملف العقوبات بالكنسية وأسبابها ومن بيده أن يعاقب الكهنة ويؤدبهم، وهو ملف متخم بكل ما لا يسر الخاطر، فالظلم فيه أكثر من العدل،والديكتاتورية والتجبر أكثر فيه من الرحمة، فالكنيسة لا تعاقب كهنتها فقط، ولكنها تنكل بهم وتشردهم وتخرب بيوتهم، ولك أن تتصور مثلا أن بعض الكهنة بعد طردهم من الكنيسة عمَلوا في أعمال مهينة،أحدهم كان يبيع بطيخاً على الطريق الصحراوي والآخر كان يتسول في الشوارع وثالث عمل سائق تاكسي،فالطرد من الكنيسة لا يعني الطرد من جنة

الآخرة ولكن من جنة الدنيا أيضا، وجنة الدنيا هذه يملك البابا شنودة وحده مفاتيحها.

ولمن لا يعرف، فإن العقوبات الكنسية لا تصدر بصورة عشوائية،بل هناك محكمة منظمة تصدر هذه الأحكام،وتتكون من محكم بدرجة أسقف ومعه بعض رجال الكهنوت المتخصصين بدرجة قمص أو شماس، ويرأس المحاكمات الكنسية البابا شنودة، لكن نظرا لأعبائه ومهامه الكثيرة، فقد أناب الأنبا بيشوي عنه لرئاسة هذه المحاكمات.

يشترط في أعضاء المحاكمة أن يكونوا مشهودا لهم بسعة الصدر وموضع ثقة، وأن يكونوا من ذوي الخبرة في مجال القانون الكنسي، ومن بينهم مثلا القمص بولس عبد المسيح أستاذ القانون الكنسي بالكلية الاكليركية بالقاهرة والقمص ميخائيل فهمي أقدم كهنة الكنيسة، بالإضافة إلى الأنبا أرميا الأسقف العام وسكرتير قداسة البابا.

وتصدر أحكام المحاكمات من المجلس الأكليركي العام بعد موافقة البابا شنودة عليها بعد اطلاعه على ملف كامل عن القضية المحكوم فيها ملحق به كل الأدلة والبراهين التي استند إليها الحكم الكنسي.

تبدأ الأحكام الكنسية من الإنذار والتحذير، ثم المنع من تناول الأسرار المقدسة والإيقاف عن ممارسة بعض أو كل الأسرار الكنسية مثل وقف الكاهن عن إجراء مراسم الزواج الكنسي فقط مع عدم إيقافه عن باقي الخدمات الكنسية ومن ضمنها الإيقاف عن أخذ سر الاعتراف، وهو أحد أسرار الكنيسة ـ وهناك أيضا عقوبة الإيقاف، عن كل الخدمات الكنسية لمدة محدودة أو لأجل غير مسمي.

وهناك أسباب عديدة لتوقيع هذه العقوبات أهمها أن يكون الكاهن ارتكب أخطاء عقائدية تمس الإيمان المسيحي الأرثوذكسي أو أن يكون تورط في

اختلاسات مالية أو أساء استخدام سر الاعتراف عن طريق إفشاء الأسرار أو أن يكون الكاهن المقدم للمحاكمة الكنسية يأتي بسلوكيات تتعارض مع سمعته الشخصية، أو سمعته الكنسية كأن يقوم الكاهن بضرب زوجته، وهنا إذا أرادت الزوجة الطلاق منه فلابد أن تجرده الكنيسة أولا من الكهنوت.

الأسباب هنا نظرية لكن يمكن تطبيقها على حالات بعينها على كهنة تمت معاقبتهم والأمثلة بالمناسبة كثيرة:

فقد عاقبت الكنيسة القمص زكريا بطرس بالإيقاف عن التعليم والصلوات وجميع أعمال الكهنوت، وهذا الإيقاف مطلق باستبعاده من الخدمة في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وقد صدر هذا القرار برئاسة البابا شنودة في يونيه ٢٠٠٣ قبل أن تبدأ إحدى القنوات الفضائية في استضافته لإلقاء بعض المحاضرات في برامجها التي يشن فيها هجومه على الدين الإسلامي والمسلمين.. ورغم أن ما يفعله زكريا خطير جدا ،ويصل في كثير من حالاته إلى الأخطاء العقائدية إلا أن الكنيسة لم تقم بشلحه وهو أمر لا يزال مريبا حتى الآن، لكن الكنيسة تبرر موقفها بأنه لو تم شلحه سينفلت منها وستنفجر أعماله أضعاف أضعاف ما هو موجود الآن.

وتريح الكنيسة نفسها بأن زكريا بطرس مفصول من الكنيسة فصلا مطلقا، وهو ما كذبه زكريا كثيرًا وفي مواقف كثيرة يقول: أتحدي أي إنسان أن يأتي بقرار فصل أو شلح خاص بي من الكنيسة المصرية. فأنا أتبع الكنيسة المصرية ولا أقدر أن أجرد السيد المسيح من لاهوته.

وكان هذا ردا على ما قاله الأنبا بيشوي من أن القمص زكريا بطرس تقاعد وأن البابا شنودة أوقفه ولا يصرح له بالخدمة في كنيسة السيدة العذراء ببرايتون في المملكة المتحدة – وهو آخر مكان عمل فيه رسميا – أو في أي إيبراشية أخرى إلا بإذن مسبق لأن الكنيسة غير مرتاحة لأسلوبه.

وقد دعا بيشوي المسيحيين إلى الامتناع عن مؤلفاته وشرائطه وكل ما يخصه، وأن هناك اتفاقا وديا في الكنيسة الأرثوذكسية علي عدم إعطائه إذنًا بالخدمة في أي كنيسة أو إيبراشية،لكن ومع هذا الموقف الحاسم من زكريا إلا أنه لا يزال يتحدث ويطعن في الإسلام والكنيسة بل ويرتدي زيها الأسود وله أتباع ورعايا،و لا أحد يعرف حتى الآن لماذا تعجز الكنيسة عن مقاومة هذا الرجل أو إيقافه عند حده.

ترى الكنيسة أنها إذا شعرت بأن الكاهن يستحق التجريد نهائيا من الكهنوت بسبب ارتكابه خطأ جسيما ولم يرتدع من إيقافه وإنذاره المتكرر يتم شلحه أو تجريده نهائيا من الكهنوت وخلع الزي الكهنوتي والعودة إلى اسمه العلماني قبل الكهنوت، فهل لم تشعر الكنيسة حتى الآن بأن زكريا بطرس يستحق الشلح، وما معني أنه قدم استقالته للبابا وأنه قبلها،أم أن الكنيسة ترى أن زكريا بطرس يحقق لها ما لاتستطيع أن تفعله هنا في مصر وهو الهجوم علي الإسلام والمسلمين وقيادة حركة تبشير هائلة ولذلك تصمت عليه ولا تعترض طريقه؟!

الإيقاف غير المحدد المدة لم يكن من نصيب زكريا بطرس وحده، فقد تعرض له القس إبراهيم عبد السيد، أوقفه الأنبا بيشوي عن الخدمة بعد أن نشر مقالات ناقش فيها زواج الأساقفة والرهبنة في المسيحية، لكن يبدو أن عبد السيد لم يكن له ظهر ولم يرهب الكنيسة كما فعل بطرس، فتم التنكيل به حتى النهاية، فعندما مات رفضت الكنيسة الصلاة عليه سواء بصفته الكهنوتية أو حتى كمواطن مسيحي عادي، من حقه الصلاة عليه مهما فعل.

ثم نأتى إلى النقطة الأخطر فى هذا الملف ،وهو علاقة العقوبات الكنسية بأمن الدولة، فالكنيسة تعاقب كاهناً لأنه عارض أمن الدولة وتعارض كاهناً آخر لأنه يتعاون مع أمن الدولة، حدث هذا فعلا، فقد تم شلح انسطاسي شفيق الذي كان راعيا لكنيسة مار جرجس المدافن بالشاطبي، ورغم أنه كان أحد المقربين من البابا وكانت له عدة مؤلفات مهمة، لكنه اتهم بالعمالة لجهاز أمن الدولة والتجسس على الكنيسة حيث

كان يتردد كثيرا على أمن الدولة وقد قال في المحاكمة: إنه كان يفعل ذلك للحصول على تراخيص لمؤلفاته لكن لم يصدقه أحد.

المضحك والمؤسف في آن واحد أن الأنبا بيشوي كان قد كتب مقدمة لأحد كتب انسطاسي، وعندما صدر قرار بشلحه قام بيشوي من خلال رجاله بجمع نسخ الكتاب لحذف مقدمته، لكن إنسطاسي فضح الأمر من خلال النسخ التي كان يحتفظ بها لديه وفيها تقديم بيشوي.

وهنا لابد من سؤال، هل قامت الكنيسة بشلح إنسطاسي لمجرد أن له علاقة بأمن الدولة،أم لأنه فعل ذلك دون أن يحصل على إذن ولم ينسق معها في هذا الملف،ولذلك استحق من وجهة نظرها الشلح والطرد،فيما أعتقد أن السبب الثاني هو الأكثر واقعية وأقرب إلى الصواب،فالعلاقات بين الكهنة وضباط أمن الدولة طويلة وممتدة ودائمة،ولكنها تتم في سياق تعرفه الكنيسة جيدا،ومن يخرج عن هذا السياق فلابد أن تقطع رقبته دون تردد.

وفي حالات نادرة تكون الكنيسة رحيمة بأبنائها فتعاقبهم بالوقف المؤقت والمحدد المدة، وهو ما تعرض له القس فلوباتير راعي كنيسة العذراء بالطوابق بفيصل، فعل فلوباتير مثلما يفعل آخرون، كتب في الصحف وانضم إلى حزب الغد، وواصل شططه من وجهة نظر الكنيسة طبعا وكتب يكذب أمن الدولة والنائب العام فيما نشر عن فتنة الإسكندرية التي انفجرت بعد عرض مسرحية «كنت أعمي فأبصرت في كنيسة محرم بك»، فأوقفته الكنيسة وعاد بعدها إلى العمل لكن وهو في منتهي الأدب.

هنا كان أمن الدولة حجر الزاوية فيما تعرض له فلوباتير،فهو لم يكن يعارض النائب العام في حقيقة الأمر،ولكنه كان يعارض أمن الدولة ويحاول أن يكسر كبرياءها،من خلال إصراره على أن أمن الدولة هي التي صنعت الفتنة وسربت المسرحية إلى الإسلاميين حتى يثوروا على الكنيسة،وكان ما فعله فلوباتير خاطئ.

أيضا عن السياق الذى تتعامل به الكنيسة مع أمن الدولة،فكان لابد من عقابه،لكن ولأنه اعتذر فقد تم تخفيف العقوبة عليه،وعاد إلى عمله مرة أخرى.

قامت الكنيسة بشلح اثنين من القساوسة يخدمان في كنيسة مارجرجس المعتمدية هما مينا إسحاق و بشارة زكي،بعد أن وصلت شكاوي إلى مطرانية الجيزة بأنهما قاما بتزوير إيصالات التبرعات الخاصة بالكنيسة ووضعها في حساباتهما الخاصة دون توريدها للكنيسة.

أحيل الرجلان إلى محاكمة كنسية قضت بإيقافهما ثلاثة أشهر عن الخدمة ، ورغم أن القسيسين احتجا على الحكم ورفضا الأدلة والمستندات التي واجهتهما بها المحكمة الكنسية، خاصة أنها اتهمتهما أيضا باشتغالهما بأعمال العالم على حساب خدمة الشعب مما أوجب تجريدهما من الكهنوت ليعودا إلى صفوف العلمانيين بعد نزع الصفة الدينية عنهما.

مجلة الكرازة وهي نشرة الكنيسة الرسمية، نشرت قرار التجريد « الشلح» في عدد الجمعة ١٩ من مايو ٢٠٠٦ وكان هذا نصه:

بعد جلسات المجلس الإكليركي العام حضرها أعضاء من مجلس أكليركي الجيزة تعلن بطريركية الأقباط الأرثوزكس :

- تجريد القمص مينا إسحاق هابيل من الكهنوت وقد كان من قبل كاهنا بإيبراشية الجيزة وعودته إلى اسمه العلماني مينا إسحاق هابيل .

- تجريد القس بشارة زكي من الكهنوت وعودته إلي اسمه العلماني فخري زكي فخري وهو يحمل بطاقة الرقم القومي باسم بشارة زكي، وكان كاهنا بإيبراشية الجيزة - تحذر البطريركية من التعامل مالياً معهما في التبرعات الخاصة بالكنائس ومساعدة الفقراء .

شلحت الكنيسة كذلك القس هابيل توفيق سعيد بعد أن انشق عن الكنيسة الأرثوذكسية ،وقام بتأسيس طائفة اسماها أبناء القديس بولس تضم المطلقين

الذين يرفض البابا شنودة زواجهم ،كان رد هابيل على الكنيسة طريفا للغاية فقد شلحته من جانبها فقام هو بتنصيب نفسه بطريركاً على الكنيسة والطائفة الجديدة التي أسسها.

لا تسامح الكنيسة في الأخطاء المالية، كما لا تسامح تماما في الأخطاء اللاهوتية ففي دير السريان الذي يقع بالقرب من وادي النطرون تم شلح راهب كان يتولي إدارة إحدي المزارع واتهم باستيراد ماكينات زراعية متقدمة غالية الثمن، وقام الأنبا بيشوي بمحاكمته، وشلحه رغم شهادة الجميع له بأنه قام بإنتاج متميز لهذه المزرعة.

الأمثلة لا تزال تتوالي:

وليست الأسباب الدينية والمالية والأمنية هي مبرر الشلح وحدها فهناك الأسباب الأخلاقية وتحديدا الجنسية وفي هذا الإطار شلح كهنة كثيرون،منهم مثلا تكلا يوسف راعي كنيسة الأنبا تكلا في الإبراهيمية.. ادعت إحدى النساء أنه زنى معها، ولم تستغرق محاكمته كثيرا حيث تم شلحه في جلسة واحدة، هناك كذلك برسوم المحرقي بطل فضيحة جريدة «النبأ» التي تفجرت منذ سنوات، قامت الكنيسة بشلحه لأسباب نسائية، لكنه لم يخلع زيه الكهنوتي واستغل ذلك في التربح من خلال علاقات عديدة أقامها في بيوت الأقباط.

وفي تاريخ البابا شنؤدة موقف غريب للغاية فقد قام بوقف ١٤ كاهنا بعد أن خرج من دير الأنبا بيشوي الذي تحفظ عليه الرئيس السادات فيه، وقتها كانت هناك لجنة خماسية تدير شئون الكنيسة وقامت بتوزيع الكهنة الـ ١٤على الكنائس للخدمة فيها، لكن البابا شنودة رأي أن استجابة الكهنة لأوامر اللجنة الخماسية خروج عليه، فكان أن أرسل لهم خطابات إيقاف مع وقف رواتبهم.

و تضع الكنيسة أساساً دينياً للشلح- وهو في اللغة معناه شلح الكاهن من جماعة الإكليروس بمعني تجريده من زيه الكهنوتي وخلعه من رتبته الدينية- بآية من

الإنجيل تقول: إن كل ما حللتموه في الأرض يكون محلولا في السماء، ورغم أنه من المفروض أنه لايوجد شلح أو إيقاف مدى الحياة لأن الإنسان متي يتوب يجب أن تحتضنه الكنيسة، لكن الواقع فعلا أن عقوبات الكنيسة نهائية فلا أحد يعاقب ويسلم أبدا.

هذا بالطبع سلوك خاص بالبابا شنودة ورجاله، فهو وهم من ورائه لا يسامحون أبدا، يغلقون باب رحمة الله ولا يسمحون بفتحه مرة ثانية أبدا، لم يكن البابا كيرلس هكذا، فقد جاؤوا له بكاهن سكير وهو في حالة سكر بَيِّن وصلى معه القداس، لم يوجه له البابا كيرلس كلاما ولم يعاتبه وفي اليوم الثاني استطاع أن يستوعبه ويجعله يتوب ...وساعتها عفا الله عما سلف.

قضاء الكنيسة عرفى لا مكان فيه لقوانين ولا لائحة موضوعة، والمدهش أن الكنيسة ترفض رفضا قاطعا تدخل القضاء المصري في أحكام الكنسية وتضع لذلك أسبابا تراها منطقية منها أن القضاء بتدخله في الأحكام الكنسية يتجاهل أن المجلس الإكليركىّ العام صادر به قانون من الخط الهمايونى الخاص بتنصيب بطريرك الأقباط الأرثوذكس وإنشاء المجلس الملى العام، وهي محكمة صدرت بها قوانين تجددت على مدى السنين في مصر ولم يتم إلغاؤها حتى الآن.